تحرك عاجل

تأييد حكم الإعدام بحق مصري عمره 80 عامًا

في 24 سبتمبر/أيلول 2018، أيدت محكمة النقض حكمًا بالإعدام بحق الشيخ عبد الرحيم عبد الحليم جبريل، مُدرِس القرآن البالغ من العمر 80 عامًا، في واحدة من كبرى المحاكمات الجماعية منذ 2011.

في 24 سبتمبر/أيلول 2018، أيدت محكمة النقض المصرية، التي تُصدر أحكامًا نهائية لا يجوز استئنافها، أحكام الإعدام بحق 20 مصريًا، من بينهم **الشيخ عبد الرحيم جبريل**. إذ أُدينوا بقتل 13 من أفراد الشرطة أثناء هجومٍ على قسمٍ للشرطة في كرداسة، إحدى ضواحي الجيزة. وتتعلق القضية بما يُعرف بـ"مذبحة كرداسة".

وكان الشيخ عبد الرحيم جبريل قد اعتُقل بأحد المساجد في 26 سبتمبر/أيلول 2013. وبعد ستة أشهرٍ من التحقيقات دون حضور محامٍ معه، قُدم إلى المحاكمة؛ ثم حُكم عليه بالإعدام في 2 فبراير/شباط 2015. وأيدت محكمة النقض الحكم في 24 سبتمبر/أيلول 2018.

وليس للشيخ عبد الرحيم جبريل أي انتماء سياسي؛ كما لم يُشارك في أي أعمال إجرامية في كرداسة. وأثناء المحاكمة، أنكر شاهدا النيابة الإفادات الواردة بالإقرارات الخطية التي قُدمت للمحكمة وتجرم الشيخ عبد الرحيم جبريل.

وأجرى محامو الشيخ عبد الرحيم جبريل فحصًا طبيًا شرعيًا له، ليؤكدوا أنه يعاني من مرض الصدفية، ولا يقوى على السير لمسافات طويلة. كما تدهورت حالته البدنية والنفسية داخل السجن، إذ لا يتلقى الرعاية الصحية الكافية. كما يعاني من الالتهاب في جميع أرجاء جسده نتيجة إصابته بالحساسية. ولم تسمح سلطات سجن وادي النطرون لأسرته بإحضار أدويته له؛ حيث توافق فقط على حصوله على بعض الأدوية، وترفض السماح لأسرته بإعطائه جميع الأدوية التي يحتاجها.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا العربية أو بالإنكليزية، على أن تتضمن ما يلي:

- حث الرئيس المصري على أن يمنح الشيخ عبد الرحيم جبريل عفوًا رئاسيًا لإيقاف تنفيذ الإعدام بحقه؛
- حث السلطات المصرية على أن توقف تنفيذ أي أحكام إعدام مُقررة، وأن تخفف كافة أحكام الإعدام القائمة، وأن تُصدر أمرًا رسميًا على الفور بإيقاف تنفيذ أحكام الإعدام، تمهيدًا لإلغاء عقوبة الإعدام؛
- دعوة السلطات إلى أن تعمل على عرض الشيخ عبد الرحيم جبريل على نحوٍ كافٍ ومنتظم على أخصائيين صحيين مؤهلين ليوفروا له الرعاية الصحية بما يتماشى مع آداب مهنة الطب، التي تتضمن مبادئ السرية.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 24 ديسمبر/كانون الأول 2018 إلى الجهات التالية:

رئيس الجمهورية
فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي
ديوان رئيس الجمهورية
قصر الاتحادية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
فاكس: 1441 2391 202+
البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg
تويتر: @AlsisiOfficial

النائب العام
السيد المستشار نبيل صادق
مكتب النائب العام، دار القضاء العالي، وسط البلد
القاهرة، جمهورية مصر العربية
فاكس: 4716 2577 202+

وتُرسل نسخٍ إلى:
نائب مساعد وزير الخارجية لشئون حقوق الإنسان
النائب أحمد إيهاب جمال الدين

وزارة الخارجية
كورنيش النيل، القاهرة، مصر
فاكس: 9713 2574 202+
البريد الإلكتروني: Contact.Us@mfa.gov.eg
تويتر: @MfaEgypt

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

تأييد حكم الإعدام بحق مصري عمره 80 عامًا

معلومات إضافية

تضم قضية "مذبحة كرداسة" 156 متهمًا، جميعهم ما بين من حُكم عليه في أول محاكمة بالإعدام أو من حُكم عليه بالسجن لفترات طويلة. وتتعارض المحاكمة الجماعية التي تتسم بهذا الطابع مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

احتشد متظاهرون أمام قسم شرطة كرداسة في 14 أغسطس/آب 2013، حينما بدأت قوات الأمن المصرية بإطلاق النيران على المحتجين في ميدان رابعة العدوية بالقاهرة مما أودى بحياة ما يزيد عن 1000 منهم. ولقي 13 ضابط شرطة مصرعهم، ودُمر قسم الشرطة، وأُضرمت النيران في بعض سيارات الشرطة.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2014، ثبُتت إدانة الـ 156 متهمًا باقتحام قسم الشرطة. وطُعن ضد الحكم النهائي مرتين. وحكمت المحكمة في 2 يوليو/تموز 2017، على20 متهمًا بالإعدام، و80 متهمًا بالسجن مدى الحياة (25 عامًا وفقًا للقانون المصري) و34 متهمًا بالسجن لمدة 15 عامًا، وعلى متهمٍ قاصرٍ بالسجن لمدة عشرة أعوامٍ داخل سجن الأحداث. وبرأت المحكمة ساحة 21 متهمًا آخرين.

وفي 24 سبتمبر/أيلول 2018، أيدت محكمة النقض أحكام الإعدام بحق الـ 20 متهمًا جميعًا. كما أيدت أحكام السجن مدى الحياة التي أُصدرت بحق 80 متهمًا، وأحكام السجن لمدة 15 عامًا بحق 34 آخرين في القضية ذاتها. أما المتهم القاصر، فقد أُحيل ملفه إلى محكمة الأحداث. ويُعتبر حكم محكمة النقض حكماً نهائياً ولا يجوز استئنافه.

وبالتزامن مع ذلك، أصدرت محكمة الجنايات بالقاهرة 75 حكمًا بالإعدام في محاكمة جماعية تتعلق بالمشاركة في اعتصام رابعة في 14 أغسطس/آب 2013.

ومنذ عزل محمد مرسي في يوليو/تموز 2013، أصدرت المحاكم المدنية والعسكرية المصرية أكثر من 1400 حكم بالإعدام، جاء معظمها على خلفية أحداث عنف سياسي وعلى إثر محاكمات فادحة الجور.

واستندت المحاكم بدرجة كبيرة إلى الاعترافات المُنتزعة تحت وطأة التعذيب. وتعرض المتهمون لسوء المعاملة، والاحتجاز بمعزلٍ عن العالم الخارجي في ظل ظروف تصل إلى درجة تعتبر حالات اختفاء قسري. فقد صار الاعتقال التعسفي لمنتقدي الحكومة والمحتجين السلميين والصحفيين ومدافعي حقوق الإنسان، واحتجازهم وما يتبع ذلك من محاكمات فادحة الجور أمورًا اعتيادية. وتستمر المحاكمات الجماعية الجائرة أمام المحاكم المدنية والعسكرية، مع إصدار أحكام إعدام بحق عشرات الأشخاص.

الاسم: الشيخ عبد الرحيم عبد الحليم جبريل

النوع: ذكر

التحرك العاجل: UA 193/18 رقم الوثيقة: MDE 12/9383/2018 مصر بتاريخ: 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2018